

ارتفاع ثقة المستهلك ▶▶ ارتفع مؤشر «مشتبغان/ويتزر» لثقة المستهلك الأميركي خلال فبراير الماضي، مسجلاً ثاني أعلى مستوى في أربعة عشر عاماً. وبلغت قراءة المؤشر 99.7 نقطة في الشهر الماضي مقارنة بقراءة الأولي في نفس الشهر التي بلغت 99.9 نقطة وقراءة يناير التي سجلت 95.7 نقطة، بينما أشارت توقعات المحللين إلى 100 نقطة (أرقام).

الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك الوطني - الكويت في حوار مع «غلوبل فاينانس»

الفليج: المصارف تنتظر فرص تمويل هائلة في الرهون العقارية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة



هذا نحن في البنك الوطني

- 1 **سبقنا غيرنا في استراتيجيات التوسع.. ومكنا زمام هذه المبادرة منذ ثمانينات القرن الماضي.**
- 2 **سيظل البنك في طليعة أكبر المؤسسات المالية والأكثر قدرة على هيكلة الصفقات الكبيرة والكتابة فيها.**
- 3 **ستستمر في التكنولوجيا على جميع الأصعدة.. ليستطيع عملائنا الوصول إلى تقنيات عالمية متقدمة.**
- 4 **ركزنا بشكل خاص على الائتمنة والابتكار باعتبارها عاملي أساسيين لنجاحنا في المستقبل.**

▶▶ **بالنظر إلى القيود المفروضة على القطاع المصرفي ستظل الكويت بيئة مصرفية تنظيمية محافظة نسبياً**

القطاع المصرفي بالكويت في وضع ممتاز بعدما أثبت قدرته على تجاوز حالات عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي

بنت البنوك الكويتية صمدات على صعيد رأس المال والمخصصات وحسنت الممارسات الرقابية

نفذ النهج المحافظ للبنك المركزي في الرقابة منذ الأزمة المالية العالمية

يحتاج القطاع الخاص مزيداً من الفرص.. فمشاريع الخصخصة والشراكة بين القطاعين العام والخاص تتقدم..

إصلاح سوق الأسهم خطوة جيدة.. لكن يجب تطوير أسواق أخرى لا سيما سوق السندات

المراكز القوية للبنوك الكويتية اليوم تحول دون وقوع الضرر الناجم عن أي صدمة نظامية محتملة

نشهد ارتفاعاً في مستوى إنفاق الحكومة الذي يشكّل المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي

تعب البنوك دوراً مهماً في دعم نمو القطاع الخاص والنشاط غير النفط، كونها مصدر تمويل للمشاريع الحيوية والشركات ويتعزز هذا الدور طالما أن المصارف تخفض لتخليق جيد، وليس العكس ومع أن البنوك اليوم تتمتع بسهولة عالية وهي مستعدة لتمويل النمو في الاقتصاد وسبق أن قامت بذلك إلا أننا ما زلنا بحاجة إلى المزيد من الفرص الاستثمارية للقطاع الخاص، بما في ذلك مشاريع الخصخصة والشراكة بين القطاعين العام والخاص والتي تشهد تقدماً، وإن كانت بوتيرة أبطأ نسبياً، وقد تمثل هذه الفرص مصدراً كبيراً لنمو الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يعطي مزيداً من العمق للاقتصاد المحلي ورأس المال المحلي، عدد عن أنها ستسهم أيضاً فرصة مختامية لمزيد من الأعمال المصرفية وتمتدتها.



• صلاح الفليج

بالإضافة إلى ذلك من المجدي أن تقوم البنوك برفع مستوى منتجاتها، وتعزيز القيمة المقدمة لاستقطاب عدد أكبر من العملاء المحدد. عاروة على ذلك وبالنظر إلى الأفاق المقبلة، فهناك بعض الفرص الأخرى التي لم تكن متاحة للبنوك الكويتية حتى الآن، وقد توفر إمكانية نمو هائلة من أهمها الفرص الاستثمارية العقارية والتمويل المنهائي الصغر (الشروعات الصغيرة والمتوسطة).

الصعوبات والتحديات

- الصعوبات التي يواجهها القطاع المصرفي بشكل عام والبنك بشكل خاص
- هناك العديد من التحديات التي تواجهها على الصعيد العام وإبرها وضوحاً الأهم على النفط وزيادة التقلبات الإقتصادية، والمنافسة والتحديات الجيوسياسية من دون شك.
- إذ يعتمد اقتصاد الكويت على صناعة النفط والغاز وكذلك على أسعار وإنتاج السلع ذات الصلة وقد شهدت أسعار النفط تحدياً رئيسياً مؤخراً يواجه الكويت في ظل اعتماد النشاط الإقتصادي على هذه الأسعار، ويعتمد الخطط والمبادرات الحكومية الأخرى تهدف إلى وضع الكويت على المسار الصحيح لتحقيق الطموح المتمثل بتحقيق اقتصاد أكثر تنوعاً، ولكن إلى أن تتجه هذه الخطّة لمسقط القطاع العام والمحرك الرئيسي للنمو الإقتصادي، وعلاوة على ذلك أخذت الصناعة المالية

القطاع الخاص

- كيف تساعد البنوك في نمو القطاع الخاص؟

▶▶ قال الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني - الكويت صلاح الفليج إن القطاع المصرفي الكويتي يعيش اليوم وضعاً ممتازاً، وذلك بعد أن لعب دوره على حازون العديد من حالات عدم الاستقرار الإقتصادي والسياسي خلال العقد الماضي، بالإضافة إلى النظرة المستقبلية الإيجابية التي يتمتع بها القطاع المحلي حيث من المتوقع أن تظل الدورة الإقتصادية دافعة للنمو القوي وارتفاع مستوى الرخاء.

وأضاف الفليج في لقاء مع مجلة غلوبل فاينانس العالمية ضمن تقريرها الخاص بالصناعات عن الكويت أن البنوك الكويتية الجهد لبناء صناديق على صعيد رأس المال والمخصصات وحسنت من الممارسات الرقابية داخل المؤسسات ومن هيكل إبراز المخاطر، وبأن ذلك تمكناً للنهج المحافظ الذي يتبعه بنك الكويت المركزي في الرقابة منذ الأزمة المالية العالمية. وأضاف أن البيئة المصرفية في دول مجلس التعاون الخليجي عموماً يُنظر لها على أنها ملائمة بفضل التصنيفات الائتمانية المرتفعة لهذه النظم المصرفية علاوة على الدعم السياسي، لافتاً إلى أنه منذ الثمانينات تضرر بنك الكويت الوطني بنوك المنطقة في المبادرة بوضع استراتيجيات خاصة بتتبع مصادر الدخل.

ويمن أن الفرص سجلت بتتبع مصادر الدخل. وعلى صعيد قطاع الشركات، تشهد نشاطاً تمويل المشاريع والائتمانات المحلي نمو واضحاً مدعوماً بالجهود التوافقية التي تسعى إلى زيادة الصفقات الاستثمارية. مشيراً إلى أن بنك الكويت الوطني يواصل صدارته كأكبر مؤسسة في الكويت والكويت، وكذا على هيكلة الصفقات الكبيرة والكتابة. والقطاع إلى أنه على صعيد قطاع التجربة هناك فرص لم تكن متاحة للبنوك الكويتية حتى الآن، والتي قد توفر بديها إمكانية نمو هائلة للشركات الصغيرة والمتوسطة، موضحاً أنه من المجدي أن تقوم البنوك برفع مستوى منتجاتها، وتعزيز القيمة المقدمة لاستقطاب عدد أكبر من العملاء المحدد.

في دول مجلس التعاون الخليجي على أساس موضوعها في دورتها السياسية والاقتصادية.

محرك النمو

• ما الذي يحرك نمو البنوك الكويتية؟
- تهجين الفرص بتسخينها الأساسية (الشركات والتجزئة) على قاعدة النظام المصرفي في الكويت، وعما أثبتت سابقاً، فإن الخبرة المستقلة للقطاع المصرفي الكويتي إيجابية للغاية، حيث إن هذين القطاعين سجلاً أداءً قوياً في دقر الفرص.

وعلى صعيد الشركات، فإن التحسن الذي طرأ مؤخراً على قطاع الأعمال الإقتصادية في الكويت جاء مدفوعاً بجهود الحكومة المتواصلة الرامية إلى زيادة التقلبات الإقتصادية، وما زلنا نرى أن الإلتزام الاستثماري يسهم في نمو القطاع المحلي الإجمالي، ورفع معنويات القطاع الخاص الذي يلعب دوراً رئيسياً في تمويل المشاريع وبالتالي خلق الطلب على نشاط تمويل المشاريع، وكذلك الإلتزام المحلي، وقد كان بنك الكويت الوطني وسيظل في الطليعة كأكبر مؤسسة في الكويت الكبيرة والكتابة فيها.

أما على صعيد التجزئة، فنلاحظ الديموغرافيات دوراً مهماً في النظرة المستقبلية للقطاع، خصوصاً أن الشباب يمثلون الجزء الأكبر من التركيبة السكانية في البلاد، وهو من شأنه أن يمتلئ دائماً بالاحتياجات النموذجية على الصعيد الشخصي والتجزي.

كيف تقارن البيئة المصرفية في الكويت مع دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى؟
- استناداً إلى التي تعد الأقل اعتماداً نسبياً على النفط، فإن جميع القطاعات المصرفية في المنطقة عموماً تتنافس خصائص متشابهة جداً من حيث اعتمادها الكبير على الإلتزام الحكومي الذي ما زال يشكل المحرك الرئيسي للنشاط الإقتصادي، هذا الأمر المفضل على من السعي إلى ارتفاع التكاليف في الميزانية العمومية ومخراً لتمويل الأمانة في المنطقة في تنفيذ استراتيجيات توسيع وتخصر بنك الكويت الوطني منذ الثمانينات زمام المبادرة في هذا الصعيد.

ومن الناحية الإيجابية، يُنظر إلى جميع المبادرات المصرفية في دول مجلس التعاون الخليجي عموماً على أنها ملائمة إلى حد ما بفضل التصنيفات الائتمانية المرتفعة لهذه النظم المصرفية ودعم السياسي لها.

ومع كل أوجه التشابه المرتفعة لعهد النظم المصرفية، ومع كل اختلافات البيئات المصرفية، صعدت بطيخ، تختلف البيئات المصرفية.

مقارنة خليجية

- كيف تقارن البيئة المصرفية في الكويت مع دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى؟
- استناداً إلى التي تعد الأقل اعتماداً نسبياً على النفط، فإن جميع القطاعات المصرفية في المنطقة عموماً تتنافس خصائص متشابهة جداً من حيث اعتمادها الكبير على الإلتزام الحكومي الذي ما زال يشكل المحرك الرئيسي للنشاط الإقتصادي، هذا الأمر المفضل على من السعي إلى ارتفاع التكاليف في الميزانية العمومية ومخراً لتمويل الأمانة في المنطقة في تنفيذ استراتيجيات توسيع وتخصر بنك الكويت الوطني منذ الثمانينات زمام المبادرة في هذا الصعيد.

1 - الاعتماد على الانفاق الحكومي أدى على مر السنين إلى ارتفاع التكاليف في الميزانية العمومية والقيود المصرفية

2 - إصدار المزيد من التراكبات في التنظيمات والقيود المصرفية يحد من قدرة المصارف على الأداء والابتكار.

3 - البنية التنظيمية المتشددة تؤثر في قاعدة التكاليف والقدرة على توليد الإيرادات.

4 - من التحديات أيضاً الاعتماد على النفط وارتفاع التكاليف إضافة إلى التحديات الجيوسياسية.

وتعزز «الوطني» مواصلة الاستثمار في الإبتكار والتكنولوجيا الحديثة، لا سيما أنها تلعب أدواراً أساسية في مستقبلنا.

ومن الناحية الإيجابية، يُنظر إلى جميع المبادرات المصرفية في دول مجلس التعاون الخليجي عموماً على أنها ملائمة إلى حد ما بفضل التصنيفات الائتمانية المرتفعة لهذه النظم المصرفية ودعم السياسي لها.